

شركة التأمين الأردنية م.ع.م
JORDAN INSURANCE Co p.l.c.

HEAD OFFICE
Company's Building
3rd.Circle - Jabal Amman - Amman
Hashemite Kingdom of Jordan

المكتب الرئيسي
بناء الشركة
الدوار الثالث - جبل عمان - عمان
المملكة الاردنية الهاشمية

1/2/500

عمان في: 2002/3/28

د.ع.م
للتأمين
ع.م.م

عطوفة المدير التنفيذي لبورصة عمان المحترم،
ص.ب. (212466)،
عمان 11121،
الأردن.

DISCLOSURE - JOIN
1-4-2002

اجتماع الجمعية العامة العادية 2002/3/20

تحية طيبة و بعد،

لاحقاً لكتابنا رقم 1/2/500 تاريخ 2002/3/5 المتعلق باجتماع الجمعية العامة العادية المنعقد بتاريخ 2002/3/20، يسرنا أن نرفق لكم وقائع الجلسة المذكورة لاطلاعتكم.

و تفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

أمين السر
شركة التأمين الأردنية م.ع.م.

بورصة عمان
الدائرة الإدارية
السديوان
لأية تملكت ٢٠٠٢
الرقم المتسلسل ٧٦٩
رقم الملف ٢١٠٤
الجهة المختصة

٢/١ المدير التنفيذي

نسخة/ملف/23/522

وقائع جلسة الهيئة العامة العادية
 لشركة التأمين الأردنية المساهمة العامة المحدودة
 الساعة العاشرة من صباح يوم الاربعاء الموافق 2002 / 3 / 20
 في مكاتب الشركة (فرع تامينات الحياة) بجانب مكاتب الشركة الرئيسية
 - جبل عمان - الدوار الثالث/عمان .

ترأس الجلسة رئيس مجلس الإدارة السيد خلدون أبو حسان .

بلغ عدد المساهمين الذين حضروا الجلسة (19) مساهماً من اصل (377) مساهماً يحملون
 8,806,382 سهماً، منها بالأصالة 4,476,517 سهماً و بالوكالة 4,329,865 سهماً، أي ما نسبته
 89 % من رأسمال الشركة البالغ (9,931,865) سهماً كما حضرها جميع اعضاء مجلس الادارة
 البالغ عددهم ثمانية .

حضر الجلسة :

- مندوباً عن دائرة مراقبة الشركات: السيدان: وائل كيالي، ابراهيم الحديد.
- مندوباً عن هيئة تنظيم قطاع التأمين السيدان: فرسان فاروق، سفيان شرف.
- مندوباً عن مدققي الحسابات (سابا و شركاهم): السيدان: مازن الدجاني، نعيم خوري.

و لما كان النصاب قانونياً ، عملاً بأحكام قانون الشركات، أعلن مراقب الشركات قانونيته
 و افتتح الرئيس الجلسة و قام بتعيين السيد توفيق المحادين كاتباً للجلسة و السيدان
 د. عبد الله المالكي، أحمد عبد الخالق مراقبين و رحب بمندوبي مراقب الشركات و مندوبي هيئة تنظيم
 قطاع التأمين و كافة الحضور و بدأت الجلسة حسب جدول الأعمال على النحو التالي :

1. تلي محضر وقائع الجلسة السابقة المنعقدة بتاريخ 2001/4/4 و وفق عليه .
2. بناءً على اقتراح أحد المساهمين الحضور و التثنية عليه و وفق على الإعفاء من
 تلاوة تقرير مجلس الإدارة على أساس أن التقرير قد وزع و ان الحاضرين اطلعوا
 عليه، حيث انهم تسلموه خلال فترة كافية .
3. اقترح الرئيس دمج البنود (2 ، 4 ، 5) من جدول الأعمال فثنى أحد الحضور المساهمين
 على ذلك و طلب دمج بند (3) معهما فوافق الحضور على دمج البنود (2 ، 3 ، 4 ، 5)
 عندها طلب الرئيس من مدققي الحسابات تلاوة تقريرهم .

و بعد تلاوة تقرير مدققي الحسابات جرى نقاش الميزانية و بيان الدخل ، و قام الرئيس بالرد
 على الاستفسارات بشأنها .

رئيس
 - عمان -

• **الدكتور عبد الله المالكي:**

- التعليق على تقارير شركة التأمين الاردنية يستوجب البدء بتسجيل الشكر و التقدير للقائمين عليها لانها اثبتت انها شركة مستقرة و رائدة في صناعة التأمين في الاردن و دأبت على توفير عوائد مجزية للمساهمين و بشكل متواصل، لكن من الواضح ان انجازات عام 2001 تختلف عن انجازات عام 2000 حيث كانت الشركة متألفة جداً في ذلك العام، و رغم ان ما حققته لهذا العام مجزي الا ان عائداتها تراجعت بنسبة 37% عن العام الماضي و هي التي استمرت على عطائها حتى في الاعوام الصعبة لذا أرغب تفسيراً لذلك.
- أرباح الاستثمارات زادت بنسبة 85% مما عوض تراجع أرباح عمليات التأمين.
- الموجودات المالية المتوفرة للبيع ارتفعت الى (6) ملايين دينار، أرجو توضيح سبب ذلك.
- لاحظت انكم تقيدم بالمعيار (39) من المعايير المحاسبية الدولية فهل انتم ملزمون بذلك رغم ان الزامية الموضوع برأيي قضية قابلة للنقاش.
- هناك تراجع في نتائج تأمين السيارات، أرجو توضيح السبب برأيكم.

❖ **الرئيس:**

اجاب الرئيس على الملاحظات السابقة بما يلي:

- نشكر الدكتور عبد الله المالكي لثنائه على اداء الشركة و تقييمه الايجابي لانجازاتها، و نؤكد التزامنا بالحفاظ على الريادة في صناعة التأمين الاردنية، و صون و زيادة حقوق المساهمين في الشركة، أما فيما يتعلق باختلاف عوائد نشاط الشركة لهذا العام عن العام 2000 فمرده لسببين:

الاول: ارتفاع نسبة تعويضات السيارات و خاصة في التأمين الالزامي، و تميز هذا العام بدفع تعويضات بناء على قرارات قضائية بمبالغ كبيرة و غير مألوفة و أصبح من المعروف أن أقساط التأمين الالزامي لا تتناسب مع حجم الاخطار.

الثاني: تحققت زيادة كبيرة في اقساط الحوادث العامة تتطلب تخصيص زيادة الاحتياطيات هذا العام و تشكل ربحاً في العام القادم عند اطلاقها الا اذا حققنا زيادة في الاقساط، مما سيعني ارتفاع هذه الاحتياطيات.

- **زيادة الموجودات المالية:**

يعزى لارتفاع رأسمال الشركة، ثم رأت دائرة الاستثمار في الشركة ان تتوجه لشراء الاسهم و بشكل مدروس، لان عوائدها اجزى من الودائع البنكية، و قد واكب رفع راس المال اعادة هيكلة في فروعنا، مثل: جدة، دبي و الشارقة حيث تحولنا من وكالة الى فروع مباشرة للشركة و نتوقع ان نحني من ذلك مردوداً مجزياً في الفترة المقبلة.

- و أطلب من السيد المدير العام مزيداً من التوضيح حول نتائج تأمين السيارات.

المدير العام

هناك تضارب بين مجموعة من القوانين و الانظمة و التعليمات التي تؤثر على نتائج أعمال السيارات و خاصة الالتزامي منها، و يشترك في هذه التأثيرات قانون السير، و القانون المدني و نظام التأمين الالتزامي و التعليمات ذات العلاقة الصادرة عن الجهات الرسمية ذات العلاقة، و مع ثقتنا الكبيرة في قضائنا فاننا تعرضنا لاحكام قضائية في العام الماضي تتجاوز حدود الوثيقة بكثير مع جعلنا ندفع مبالغ كبيرة و هذا ادى لان نعيد النظر في الاحتياطات المخصصة لمثل تلك الحوادث لنرفعها بشكل كبير على ضوء القرارات القضائية المذكورة، كل ذلك أثر على نتائج اعمالنا في السيارات. و بصدد القانون الجديد نأمل تصويب الوضع، و نأمل أن ترتبط قرارات القضاء بالحدود التأمينية المنصوص عليها.

الرئيس:

- أما الالتزام بالمعيار (39) من المعايير المحاسبية الدولية فأحيله للسادة (سابا و شركاهم) مدققو الحسابات:

السيد نعيم خوري أجاب:

- قانون الشركات في الاردن الزم الشركات اتباع المعايير المحاسبية الدولية ثم صدرت بعدها تعليمات من هيئة تنظيم قطاع التأمين بضرورة الالتزام بتطبيق المعيار (39) المذكور، لذا فان تطبيقه من قبل شركات التأمين أصبح ملزماً.

الرئيس:

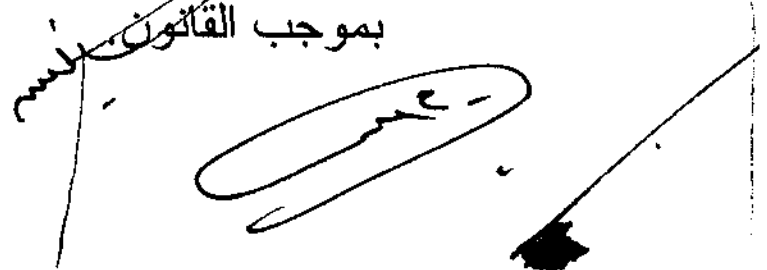
- توجه للحضور سائلاً اذا كان هناك أية استفسارات، و لم يكن هناك أية استفسارات، فأغلق الرئيس باب النقاش.
- بعدها اقترح الرئيس على الهيئة العامة ان تتحمل الشركة ضريبة توزيع الارباح المتحققة قانوناً على الارباح الموزعة على المساهمين، فوافق الجميع على ذلك.
- كما طلب الرئيس من الهيئة العامة اقرار تعيين السيد شحادة الطوال عضواً في مجلس الادارة خلفاً للعضو المستقيل "شركة المشرق للصناعات المعدنية" سنداً لاحكام المادة 150 (أ) من قانون الشركات رقم 22 لسنة 1997 فوافق الجميع على ذلك.

بعدها أعلن مندوب مراقب الشركات السيد وائل كيالي أنه يعتبر ان هناك مصادقة من الهيئة العامة على ما جاء في جدول الاعمال، فاقروا الجميع ذلك.

و بدأ و بعد المناقشة وافقت الهيئة العامة العادية على ما يلي:

1. تقرير مجلس الادارة و الخطة المستقبلية.
2. تقرير مراقبي حسابات الشركة.
3. الحسابات الختامية و الميزانية العامة كما هي في 2001/12/31، و ابراء ذمة المجلس بموجب القانون.

بالتوقيع

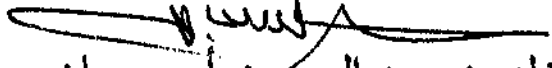


4. توصية المجلس بتوزيع الأرباح على المساهمين بنسبة (7%) من القيمة الاسمية للسهم البالغة ديناراً واحداً، و بحيث يدفع منها ما نسبته 6,314% نقداً و الباقي يتم اقتطاعه لتغطية الأسهم التي لم يتم الاكتتاب بها في الاكتتاب الخاص و البالغ مجموعها 68135 سهماً بحيث توزع هذه الأسهم على المساهمين المسجلين في سجلات الشركة بتاريخ انعقاد الهيئة العامة كل بنسبة مساهمته في رأسمال الشركة، و على أن يتم دفع كسور السهم للمساهم نقداً و بحيث يتم تغطية مجموع كسور الأسهم بعد التوزيع من قبل صندوق الادخار بالقيمة الاسمية للسهم.

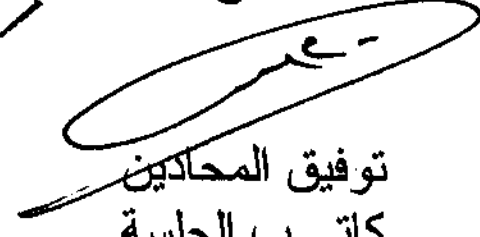
5. انتخاب السادة سابا و شركاهم مدققين لحسابات الشركة للسنة المالية 2002 بالتزكية حيث لم يتقدم للترشيح غيرهم، و ترك تحديد آتاعبهم الى مجلس الادارة.

6. إقرار تعيين السيد شحادة الطوال عضواً في مجلس إدارة الشركة خلفاً للعضو المستقيل "شركة المشرق للصناعات المعدنية" سنداً لاحكام المادة 150 (أ) من قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 و تعديلاته.

و لما لم تكن هناك أي أمور أخرى ، انتهت الجلسة في الساعة الحادية عشرة من صباح نفس اليوم .


خلدون عبد الرحمن أبو حسان
رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة


وانل كيالي
مراقب الشركات


توفيق المحادين
كاتب الجلسة